



الدورة الحادية عشرة

لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير المحكمة المرحلي عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*

أولاً- مقدمة

١- في دورتها الحادية عشرة، أوصت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") بأن تقرر جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") أن تعمل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المدى المتوسط.^١

٢- وفي تقريرها إلى الدورة السادسة عشرة للجنة، رحبت اللجنة بتقرير المحكمة عن هذه المعايير^٢ ولاحظت أن المحكمة قد أدرجت مشروع جدول زمني للتنفيذ مع ميزانيتها المقترحة.^٣ ولاحظت اللجنة أيضاً أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية سيكون له أثر عميق على الإدارة المالية وإجراءات الميزنة للمحكمة.

٣- وفي دورتها السابعة عشرة، أبلغت اللجنة بأن المحكمة قد بدأت بالفعل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠١١. وأوصت اللجنة بأن يتم رصد تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية، ويتقدم خطة مفصلة للمشروع ومشروع اقتراح يتضمن كافة التغييرات المطلوبة في النظام المالي والإداري إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.^٤

٤- في دورتها الثامنة عشرة، نظرت اللجنة في التقرير المرحلي للمحكمة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.^٥ وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم المزيد من التوضيح للآثار المترتبة على كل خيار من الخيارات الثلاثة الرئيسية من أجل الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق من منظور الميزانية.^٦ منذ

* سبق أن صدر بمرمz CBF/19/2

1 الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، (ICC-ASP/7/20) المجلد الأول، الجزء الثاني، الفقرة ٧.

٢ ICC-ASP/10/3.

3 الوثائق الرسمية ... الدورة العاشرة، ٢٠١١، (ICC-ASP/10/20) المجلد الثاني، الجزء باء ١، الفقرة ٤٩.

4 المرجع نفسه، الجزء باء ٢، الفقرة ٧١.

٥ ICC-ASP/11/3.

٦ (٦) ICC-ASP/11/5، الفقرة ٣٧.

أشارت المحكمة إلى ما ممارسة الميزنة الحالية بأنها "نقدية معدلة"، طلبت اللجنة توضيحات بشأن عناصر المستحقات في ممارسة الميزنة الحالية. وطلبت اللجنة أيضا ميزانية مُحدثة ونظرة عامة شاملة للآثار المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية. وقد تم تناول هذه الطلبات في هذا التقرير.

ثانياً- مزيد من التفسير للآثار المترتبة على كل خيار من الخيارات الثلاثة الرئيسية من أجل الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق من منظور الميزانية

٥- يوفر التقرير^٧ الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة لمحة عامة عن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية، ووضع تنفيذها داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهدف ذلك التقرير إلى إظهار كيف تمت هذه العملية من قبل كل منظمة، مع التركيز على تحديد أفضل الممارسات والمخاطر المحتملة، فضلاً عن معالجة الآثار المترتبة في الميزانية. ويخلص التقرير إلى أن معظم المنظمات الحكومية الدولية التي انتقلت بالفعل إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق (بما في ذلك المفوضية الأوروبية) تجد صعوبة في إدخال الميزنة على أساس الاستحقاق، على الأقل في المدى القصير. أما على المدى الطويل فيقال أنه لا يمكن تحقيق فوائد المحاسبة على أساس الاستحقاق بالكامل وأن تكون جزءاً لا يتجزأ إلا إذا أُعدت الميزانيات هي أيضاً على أساس الاستحقاق. وتعدّ المملكة المتحدة واحدة من البلدان الأوروبية القليلة التي اتخذت لهذا التحدي، واعتمدت الميزانية على أساس الاستحقاق. ومع ذلك، فقد استغرقت عملية الانتقال ثلاثة عشر عاماً.

٦- في تقرير المحكمة السابق للجنة، تم تحديد ثلاثة خيارات من منظور الميزانية: الميزانية النقدية، ووضع الميزانيات على أساس الاستحقاق وتعديل الميزانية النقدية. في الميزانية النقدية، يمثل التوازن في الميزانية الفرق بين اعتمادات الميزانية والنفقات على أساس المبالغ المحصلة وصرفها. ويعدّ التوازن في الميزانية على أساس الاستحقاق الميزنة على أساس الفرق بين الإيرادات المحصلة والنفقات التي يتم تكبيدها بناء على وقوع أنشطة توليد الإيرادات/النفقات خلال الفترة المالية، بغض النظر عن المبالغ التي يتم تحصيلها فعلاً أو صرفها.

٧- أولاً، فإن المحكمة قد تشير إلى أن ميزانية المحكمة لم تكن تقوم على أساس نقدي، وقد كان النظام المالي والقواعد المالية دائماً تعترف بمفهوم "الالتزام"، كما ورد ذلك في القاعدة المالية ٤-١ و٤-٥، ٤،١، ٤،٥، وتم تفصيله في القواعد ١١٠-٢ إلى ١١٠-٨. ولذلك، كانت المحكمة دائماً تخصص ميزانية للالتزامات غير المصفاة^٨ وتقيدتها على حساب الميزانية، بالإضافة إلى المصروفات. وتنص القاعدة ١١٠-٨ على أنه "يجب أن يقوم أي التزام على أساس عقد رسمي أو اتفاق أو أمر شراء أو أي شكل آخر من التعهد، أو تبعة تعترف بها المحكمة". ومن ثم يمكن وصف أساس الميزنة التي وضعها النظام المالي والقواعد المالية بأنها "ميزانية قائمة على الالتزام"، أو "الميزانية النقدية المعدلة".

٨- ولذلك، بالنظر إلى أن المحكمة تغير سياساتها المحاسبية، والتي سيتم تطبيقها في إعداد البيانات المالية، واعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان ينبغي للمحكمة أن تنتقل إلى الميزنة على أساس الاستحقاق ومتى ينبغي أن يتم هذا الانتقال.

٩- تعد الاختلافات بين تسجيل المعاملات القائمة على الاستحقاق والمعاملات القائمة على النقد أساساً فروق في التوقيت. فالمعاملات التي تؤدي إلى الاعتراف بالأصول في نطاق المحاسبة على أساس الاستحقاق هي إما المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية قبل يتم التعرف على الأصول (على سبيل المثال المبالغ المدفوعة مقدماً للموظفين أو الموردين، واقتناء الأصول الملموسة وغير الملموسة، والاستثمارات المالية، وما إلى ذلك) أو المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية بعد التعرف على الأصول (مثل المستحقات من الدول الأطراف، والدخل المستحق). أما المعاملات التي تؤدي إلى الاعتراف بالخصوم في نطاق المحاسبة على أساس الاستحقاق فهي إما المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية قبل إثبات المسؤولية (مثل قرض الدولة المضيفة، والدخل المؤجل/المساهمات المقبوضة مقدماً)، أو التدفقات النقدية بعد الاعتراف بالمسؤولية (على سبيل المثال فوائد الموظفين المستحقة، والحسابات الدائنة والنفقات والمخصصات المستحقة).

١٠- والهدف من المحاسبة على أساس الاستحقاق هو إعطاء نظرة أفضل حول الإنجاز المالي للهيئة التي تقدم التقرير بتخصيص الإيرادات والمصروفات لفترات التقارير المالية المناسبة، وبالتالي، توفير صورة أكثر صدقاً لوضع الهيئة المقدّمة للتقرير المالي بتبيين صافي الموجودات/المساهمات (الأصول ناقص الخصوم) في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

11- وأوجه الاختلاف بين الميزنة القائمة على الاستحقاق الكامل وممارسات الميزنة المتبعة في المحكمة تنشأ أساساً فيما يتعلق بالعناصر التالية: ()

(أ) الأصول الملموسة وغير الملموسة: في إطار المحاسبة القائمة على الاستحقاق، لا تُحسب كنفقات إلا تكاليف الاهتلاك، بينما تُخصم تكاليف المشتريات من الاعتمادات، لأغراض الميزنة، باعتبارها نفقات وقت التعهد بالالتزام (أي إصدار أمر الشراء، وإبرام العقد أو الاتفاق). وإذا ما طبقت الميزنة القائمة على الاستحقاق الكامل، فينبغي تغيير منهجية الميزنة. وعلى أية حال، ستكون هناك حاجة إلى إنشاء آلية لضمان توافر التمويل لشراء الأصول. ويمكن القيام بذلك إما من خلال ميزانية رأسمالية مستقلة، تستند مع ذلك إلى الالتزامات، ولكنها تثبت التكاليف غير النقدية من قبيل الاهتلاك، أو من خلال إنشاء احتياطي لاستبدال الأصول الرأسمالية لتغطية تكاليف الاهتلاك المتراكمة، تخول للمحكمة صلاحية السحب منه من أجل تجديد الأصول المتهاككة أو تبديلها؛

(ب) تُثبت حالياً التكاليف غير المرتبطة بالموظفين باعتبارها نفقات وقت التعهد بالالتزام (أي إصدار أمر الشراء، وإبرام العقد أو الاتفاق). وإذا ما طبقت الميزنة القائمة على الاستحقاق الكامل، فسيكون وقت التسليم مهماً: أي ستُخصم النفقات من الميزانية عند تسليم السلع والخدمات. ومن ثم سيتعين على مديري البرامج أن يُدرجوا في الميزانية 'إمدادات' السلع والخدمات بدلاً من الالتزامات. ولا يُتوقع أن تكون أوجه الاختلاف في النفقات المبلغ عنها على أساس الاستحقاقات والنفقات المبلغ عنها على أساس الالتزامات كبيرة سنوياً ()، ومع ذلك هناك بعض الصعوبات العملية المتصلة بتحديد ميزانية الإمدادات. وترتبط أهم هذه الصعوبات بطول عملية المشتريات، فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بأداء الموردين، يصعب تقديرها وتخرج عن سيطرة مديري البرامج؛

(ج) كان حساب النفقات المرتبطة باستحقاقات الموظفين وميزنتها يجريان في السابق على أساس النقدية. وعندما غيرت سياسات المحاسبة لتشمل عناصر المحاسبة القائمة على الاستحقاق، استُسخنت هذه العناصر أيضاً في ممارسات الميزنة (). وبذلك فالخكمة تطبق بالفعل الميزنة القائمة على الاستحقاق

في معاملات محددة تتعلق باستحقاقات الموظفين. غير أن المنهجية الأساسية المتبعة في الميزنة لم تتغير. وتُحسب الميزانية الخاصة بتكاليف الموظفين بإضافة نسبة مئوية تمثل التكاليف المشتركة الخاصة بالموظفين (التي تشمل عدداً من عناصر استحقاقات الموظفين الواردة في جدول المرتبات) إلى تكاليف المرتبات، وإدراج عنصر مراعاة التعيينات المتأخرة. ولم تتغير هذه النسبة المئوية منذ عام ٢٠٠٦، وقد ظلت حتى الآن كافية لاستيعاب التكاليف المستحقة الإضافية. ومن خلال خصم الزيادة في المجموع التراكمي للإجازات السنوية والمجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن من الاعتمادات السنوية، ظلت المحكمة تمول خصوصاً لن يُسوّى جزء منها إلا في الأجل المتوسط أو الطويل. وكشف تطبيق الميزنة القائمة على الاستحقاق في مجال تكاليف الموظفين أيضاً عن بعض الصعوبات العملية في السنوات الماضية. فمن الصعب مثلاً تقدير النفقات المتعلقة بالرصيد المتبقي من الإجازات السنوية ومنح الإعادة إلى الوطن، لأن الأرصدة الختامية للإجازات ومعدلات أسعار الصرف لا تُعرف إلا عند نهاية العام؛

(د) فيما يتعلق بقرض الدولة المضيفة، لا تُعتبر نفقات قائمة على الاستحقاق سوى مدفوعات الفوائد. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تكون اعتمادات الميزانية متاحة لتغطية السداد الكامل لكل قسط من أقساط القرض، بما في ذلك مدفوعات الجزء الأساسي من القرض؛

(هـ) المخصصات الاحتياطية المتعلقة بالأنشطة القضائية: ربما تكون هناك حاجة، في المستقبل، إلى اعتبار المخصصات الاحتياطية (أي الالتزامات ذات التوقيت والمقدار غير المؤكدين) ناتجة عن الأنشطة القضائية. فإذا ما بُرئ متهم مثلاً، يمكن أن يحق له الحصول على تعويضات من المحكمة. وفي هذه الحالة، من شأن المحاسبة القائمة على الاستحقاق أن تثبت هذا المخصص الاحتياطي قبل ظهور الحاجة الفعلية إلى التدفق النقدي، ويمكن إدراج النفقات ذات الصلة في الميزانية في مرحلة لاحقة.

12- وبالعكس الآراء المتعلقة بالمحاسبة القائمة على الاستحقاق، تختلف الآراء المتعلقة بالميزنة القائمة على الاستحقاق اختلافاً كبيراً (ج)، ويقل الدعم في هذه الحالة كثيراً مقارنة بما هو عليه في المحاسبة القائمة على الاستحقاق. فالدول التي أخذت بنهج الميزنة القائمة على الاستحقاق تشكل أقلية وليست المحكمة على علم بأي مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة انتقلت إلى هذا النهج في الميزنة (د). ومن جملة ما يجتج به منتقدو هذا النهج أن الاستحقاقات تُدخل تعقيدات تقنية على الميزنة، فتجعلها أقل شفافية وصعوبة على الفهم.

13- وتقوم المحكمة برصد التطورات الجارية في الإدارة المالية داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولا تنوحي حالياً أي تغيير في ممارستها الراهنة في مجال الميزانية والانتقال نحو تطبيق الميزنة القائمة على الاستحقاق الكامل.

ثالثاً- توضيح بشأن ما يُستخدم من عناصر الاستحقاقات في الممارسة المتبعة حالياً في مجال الميزانية

14- تستخدم المحكمة عناصر معينة من الاستحقاقات في ممارستها الحالية في مجال الميزانية. وتتمثل الممارسة التي تتبعها المحكمة حتى الآن في بيانها المالية، تمشياً مع المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، في تقديم بيان يتضمن الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق ويورد أصولاً وخصوماً معينة. وكل بند من الأصول والخصوم يُثبت في هذا البيان (باستثناء الأرصدة النقدية) يشكل بالفعل ابتعاداً عن المحاسبة على أساس النقدية. وهكذا طبقت المحكمة أساساً نقدياً معدلاً للميزنة والمحاسبة. وتدرج البنود غير النقدية التالية ضمن تقرير حصيلة الميزانية وتعكسها خصوم المحكمة:

(أ) الاشتراكات الواردة مقدماً: تُبيّن الاشتراكات الواردة مقدماً بوصفها خصوصاً في صحيفة الموازنة؛

(ب) الالتزامات غير المصفاة: هي الالتزامات التي يُتعهد بها دون صرفها أثناء الفترة المالية ذات الصلة. وتستند الالتزامات إلى شكل رسمي من العقود أو الاتفاقات أو أوامر الشراء أو غير ذلك من أشكال الارتباطات، أو إلى خصوم تثبتتها المحكمة. وتظل التزامات الفترة الجارية قائمة لمدة ١٢ شهراً بعد نهاية السنة المالية التي تتصل بها؛

(ج) الحسابات الأخرى المستحقة الدفع، وتتألف أساساً من المبالغ المستحقة الدفع للموردين. وبناءً على مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، تمثل جميع الفواتير المؤرخة حتى نهاية العام حساباً مستحق الدفع من المحكمة عن تلك السنة المالية وتُسجّل في النظام المحاسبي للسنة نفسها. وتُدفع مبالغ الفواتير غير المسددة حتى نهاية العام في السنة المالية التالية؛

(د) المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة: هي مجموع الالتزامات الضريبية التقديرية المستحقة للموظفين الدافعين للضرائب للولايات المتحدة المدرجين بجدول المرتبات بالمحكمة المتكبدة خلال الفترة المالية الحالية. وتسوي المحكمة هذه الالتزامات في فترة مالية لاحقة. ووفقاً للمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية، يُعفى جميع موظفي المحكمة من الضرائب على المرتبات والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة؛

(هـ) مخصصات القضايا المعروضة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية: قدم موظفون سابقون في المحكمة دعوى أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وتخصص المحكمة الخنائية الدولية رصيماً احتياطياً مناسباً عندما يكون هناك احتمال بأن تضطر إلى دفع مبالغ لهؤلاء الموظفين؛

(و) الالتزامات المتعلقة بمنحة الإعادة إلى الوطن: يحق للموظفين الدوليين الذين يتركون الخدمة الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن بعد سنة من الخدمة. وبالمثل، يحق للقضاة الذين تنتهي مدة خدمتهم الحصول على بدل انتقال بعد خمس سنوات من الخدمة. وتُثبت المحكمة هذه العناصر بوصفها التزامات؛

(ز) يمثل رصيد الإجازة السنوية ما تبقى من الإجازات السنوية للموظفين الدائمين والمنتخبين ويُثبت كالتزام في صحيفة الموازنة.

رابعاً- لحة عامة عن آثار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية

15- يمثّل الأثر الرئيسي لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية في حصول المستخدمين على معلومات أفضل عن الأداء المالي للمحكمة خلال فترة مالية وعلى معلومات أفضل عن الوضع المالي للمحكمة في نهاية تلك الفترة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الموجودة لن يضيع منها شيء في معرض الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، بل ستُضاف معلومات مالية.

16- وستشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية بياناً متعلقاً بالتدفق النقدي، يقدم معلومات على أساس النقدية.

17- وفي حالة الاستمرار في إعداد الميزانية بناءً على الأسس القائمة، فإن المعلومات الواردة في بيان الاعتمادات لن تتغير. ويقدم بيان الاعتمادات معلومات عما يلي: اعتمادات الميزانية الأصلية؛ والاعتمادات بصيغتها المعدلة بأي تحويلات؛ وأي اعتمادات تكميلية في الميزانية؛ والائتمانات، في حال وجودها، بخلاف الاعتمادات التي تقرها جمعية الدول الأطراف؛ والمبالغ المخصصة من تلك الاعتمادات و/أو غير ذلك من الائتمانات وأرصدة الاعتمادات غير المربوطة.

18- وسيكون هناك اختلاف بين 'النفقات' كما ترد في بيان الاعتمادات و'النفقات' كما ترد في بيان الأداء المالي، ويعزى ذلك، على النحو الموضح في الفقرة ١١ أعلاه، إلى أن عدداً من البنود لن تُدرج في الميزانية على أساس الاستحقاق الكامل. وستسوى هذه الاختلافات في مذكرة تُرفق بالبيانات المالية وستتطلب من مستخدمي المعلومات المالية بذل جهد معين من أجل فهم الأرقام المسواة الناتجة عن تطبيق أسس محاسبية مختلفة.

19- وستؤثر أوجه الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير المحاسبية التي تستخدمها المحكمة حالياً، وهي المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة، في كفية تسجيل المعاملات وعرضها في البيانات المالية الرئيسية وهي: بيان الوضع المالي، الذي يعرض الأصول والخصوم وصافي الأصول/رأس المال السهمي؛ وبيان الأداء المالي، الذي يعرض الإيرادات والنفقات والنتائج المتعلقة بالفترة، وبيان التغييرات في صافي الأصول/رأس المال السهمي. ومن غير المرجح أن يتأثر كثيراً البيان المتعلق بالتدفق النقدي، الذي يقدم معلومات عن التدفقات النقدية لدى المحكمة.

20- ولن يؤثر أي من أوجه الاختلاف المذكورة التي يتسم بها مجال المحاسبة في نظام الميزنة المعمول به في المحكمة، لأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لن تُطبّق على الميزنة. فالمعايير المحاسبية الدولية هي معايير خاصة بالمحاسبة وليست معايير للميزنة. غير أن المعيار ٢٤ يتناول طريقة عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية في البيانات المالية. ويشمل الجدول الوارد أدناه مقارنة بين سياسات المحاسبة المتبعة حالياً والمعايير المحاسبية الدولية، فضلاً عن أثر التغييرات اللازمة.

الجدول ١- مقارنة بين المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: أثر التغييرات

المعايير المحاسبية المعتمدة حالياً في المحكمة الجنائية الدولية (المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة)
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأثر

1- متطلبات الإبلاغ تتبع نهجاً معدلاً يستند إلى النقدية يشبه كثيراً المحاسبة النقدية. تقوم المتطلبات على أساس الاستحقاق الكامل الأثر الناجم عن ذلك هو أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تبلغ عن مجموعة من البنود (الأصول والخصوم) في صحيفة الموازنة تتجاوز ما تبلغ عنه المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة. ونمط الإنفاق المرتبط بهذه الأصول والخصوم مختلف. ففي إطار المعايير المحاسبية الدولية، يبلغ عن النفقات المرتبطة بالاستثمارات في الأصول في مرحلة متأخرة مقارنة بالإبلاغ عنها في إطار المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة، أما النفقات المرتبطة بالخصوم فيبلغ عنها أحياناً في مرحلة مبكرة مقارنة بما هو عليه الحال في إطار المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة.

2- يُبلغ عن تكاليف الأصول (الملموسة وغير الملموسة) باعتبارها نفقات في بيان الإيرادات والنفقات عندما تُشتري الأصول. تُرسمل تكاليف الأصول الثابتة وغير الملموسة وتُدرج في صحيفة الموازنة

عند شراء الأصول لأول مرة. وتوزع التكلفة الأصلية للأصول على فترة الانتفاع بما ما دامت تُستخدم (تكلفة الاهتلاك). ستزيد الأصول المبلغ عنها وستنقص النفقات المبلغ عنها، على الأقل فيما يتعلق بشراء الأصول.

3- يُبلغ عن استحقاقات الموظفين المتراكمة، الطويلة الأجل منها، في مذكرة مرفقة بالحسابات ولا يبلغ عنها باعتبارها التزامات في صحيفة الموازنة (الاعتراف التام بالالتزامات والنفقات فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين. سيلزم إدخال بعض التعديلات على طريقة المعالجة الحسابية (المرتبطة في معظم الأحيان بالتقييم والعرض) لنظام المعاشات التقاعدية الخاص بالقضاة، والمجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن، والمجموع التراكمي للإجازات السنوية. أما طريقة معالجة الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فستبقى كما هي.

4- تمثل النفقات المبلغ عنها المصروفات والالتزامات غير المصفاة. إثبات النفقات على أساس السلع والخدمات الواردة (مبدأ التسليم). سيحدث انخفاض في النفقات المبلغ عنها خلال السنوات الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية لأن الالتزامات غير المصفاة في الفترة المالية ذات الصلة لن تُثبت جميعاً بوصفها نفقات.

5- إثبات التبرعات على أساس النقدية. تُسجل التبرعات على أساس الاستحقاق في ظل شروط معينة. لما كانت التبرعات محدودة، يُتوقع أن يكون الأثر ضئيلاً.

6- تُدرج في بيان الاعتمادات المعلومات المتعلقة بالميزانية، الواردة في البيانات المالية. والمبالغ المعروضة باعتبارها نفقات في بيان الإيرادات والنفقات تساوي المبالغ المعروضة في بيان الاعتمادات. اشتراط تقديم مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس مماثل.

اشتراط تسوية المبالغ المدرجة في الميزانية مع المبالغ الواردة في البيانات المالية. تغييرات في عرض الميزانية شكلاً ومضموناً. يلزم تقديم بيان يقارن بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، يكون مماثلاً لبيان الاعتمادات القائم.

تغييرات في متطلبات الكشف. سيلزم تقديم مذكرة مرفقة بالكشف تُبين أوجه الاختلاف الأساسية بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، ما لم ترد إحالة مرجعية إلى هذه المعلومات في وثائق أخرى متاحة للعموم.

سيتم على المحكمة أن توضح في مذكرات مرفقة بالبيانات المالية أساس الميزانية وأساس التصنيف المستخدمين في الميزانية المعتمدة.

ستخضع المبالغ الفعلية المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية (في بيان الاعتمادات) لتسوية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن يُبين كل وجه من أوجه الاختلاف في الأساس والتوقيت والكيان على حدة.

خامساً- الميزانية المحدثة

21- أشارت اللجنة، في دورتها الثامنة عشرة، إلى أن المشروع لا ينبغي أن يخرج عن حدود الميزانية المعتمدة في مبلغ قدره ١ ٩١٧ ٥٥٠ يورو، وطلبت تقديم ميزانية محدثة (). ويتضمن الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عن الميزانية المحدثة حسب بند الإنفاق.

البنود

ميزانية عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٢	ميزانية عام ٢٠١٣	المجموع
١٣٣,٧	٣٥١,٦	٣٦٩,٢	١٦١,٣
١٥	١٠	٤٨,٤	٧,٥
٢٤٦,٣	١٨٦	٢٣٧,٧	٢٤٦,٣
٣٠	٣٠	٦٤,٧	٤,٧
٦٣٥,٢	٦٠٠,٢	٦٤,٣٥	٣٩٢,٢
١٩١٧,٥	٦٤,٣٥	٢٢٥,٦	١٩١٧,٥

سادسا- خاتمة

٢٢- حاولت المحكمة، في هذا التقرير، الإجابة على الأسئلة التي أثارها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة. وبعد أن دُرست التعديلات المقترحة إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية دراسة أولية من لجنة مراجعة الحسابات والمراجع الخارجي للحسابات، يجري إعادة تقديمها في شكل منقح باعتبارها وثيقة مستقلة. وقد سعت المحكمة للرد كما ينبغي على جميع التعليقات الواردة حتى الآن من اللجنة ولجنة مراجعة الحسابات والمراجع الخارجي للحسابات لكي يتسنى اعتماد التعديلات المقترحة في الوقت المناسب. ومن شأن أي تأخير في اعتماد التعديلات المقترحة إلى ما بعد عام ٢٠١٢ أن يؤثر سلباً في الجدول الزمني للمشروع والميزانية المعتمدة. وإذا ما لم تُعتمد التعديلات المقترحة إلا في عام ٢٠١٣، فسيستحيل على المحكمة، بسبب أوجه عدم التيقن التنظيمي الناتجة عن ذلك، أن تنفذ التغييرات اللازمة في النظام، والتعديلات على الأرصدة الافتتاحية، وغير ذلك من التغييرات التنظيمية ذات الصلة المزمع إدخالها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.